(مبادئ وأهداف سياسة العراق الخارجية)

م.م. مها غافل حسين

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

maha.ghafil@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة طبيعة النظام ونظرة نخبه السياسية لمصالح الدول العليا التي يتأثر تحديدها ليس فقط بطبيعة النظام، بل ايضا بمدى تمثيله لمصالح اغلبية المجتمع وتطور مؤسساته ووضوح نظامه السياسي.. هذا في الوضع الطبيعي ومن الناحية النظرية حيث السياسة الخارجية تعبر ايضا عن توجهات النظام لتكون انعكاساً لسياساته الداخلية، فالدول التي تملك نظاما سياسيا يعكس حقائق الحياة السياسية، ويمثل كل فئات المجتمع ولديه مؤسسات مستقرة تكون قادرة وبسهولة على انتاج سياسة خارجية للدولة تمثل فعلا مصالح الدولة وعلى اساس ثوابت مقبولة، بحيث لا تتغير بتغير الاشخاص الا بالقدر الضروري الذي تفرضه اية تطورات تستدعي التغيير, ولا يمكن توقع سياسة خارجية فعالة لأي دولة وضعه الداخلي غير متماسك فبالنتيجة السياسة الخارجية هي استجماع عناصر القوة الداخلية وصياغتها وفق الوضع الجغرافي السياسي والعلاقات الخارجية بكل ما فيها من مصالح متبادلة ومن الخطأ تصور نجاح السياسات الخارجية لدولة فقط بسبب مهارة دبلوماسيه رغم اهمية هذا العامل اذ ان السياسة الخارجية هي محصلة قوة العوامل الداخلية والخارجية، تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية.

المقدمة

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما الى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الاخرى، من اجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الأساسية للدولة. وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول الى الأهداف بحسب امكانات الدولة وقدرتها على التاثير فقد تعمل بعض الدول في إطار سلمي لتحقيق تلك الأهداف بينما تغري القوة دولة أخرى على الحرب والعدوان. ويمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب. وتقتضي صياغة السياسة الخارجية لأية دولة القيام بحسابات معقدة للوصول الى الأهداف المطلوبة لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي ان يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها، وأن لا أحد يعيش في عزلة ولو كان الأمر كذلك ما كانت هناك حاجة لسياسة خارجية أو نشاط دبلوماسي..

أشكالية الدراسة: يأتي هذا البحث في شكل نظري لكشف الغموض عن مفهوم السياسة الخارجية بشكل عام مجيبة عن السؤال المركزي التالي, ماهي توجهات ومحددات السياسة الخارجية وما هو مستقبلها ؟

ومن هذه الاشكالية العامة تتفرع الاسئلة الفرعية التالية:

ما هو مفهوم واهداف سياسة العراق الخارجية وما هي اهم محدداتها؟

ما هو تأثير الدول على السياسة الخارجية العراقية؟

ما هو مستقبل السياسة الخارجية العراقية؟

فرضية الدراسة : كلما كان مفهوم السياسة الخارجية ادق، كان تفسيره لواقع السياسة الدولية اشمل ؛ السياسة الخارجية للدول لا تقبل عدة توجهات؛ وقوة السياسة الخارجية للدول تخضع لطبيعة محدداتها.

اهمية الدراسة :تتجلى اهمية البحث في السياسة الخارجية لفهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير اسباب تبلور السياسة الدولية في انماط مختلفة في النسق الدولي، كما ان دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى او اقليمية ومدى نفوذها وحجم ادوارها الخارجية، كما تمكننا كذلك من معرفة اسباب ضعف ادوار دول اخرى.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الى كشف الغموض عن مفهوم السياسية الخارجية، من خلال التطرق لمختلف تعريفاتها للانتهاء بتعريف اجرائي لها،وكذلك التعرف على اهم خصائصها وتوجهاتها وبتحديد محدداتها وتأثير الدول عليها واخيراً بمستقبل السياسة العراقية.

منهجية الدراسة :اعتمدت الدراسة المنهج السلوكي لمعرفة السلوك السياسي للدولة، وكذلك المنهج الواقعي لدراسة السياسة الخارجية.

المبحث الاول: : التعريف بالسياسة الخارجية العراقية ومعرفة مبادئها واهدافها ومحدداتها

تشير اغلب الدراسات إلى عدم وجود تعريف شامل للسياسة الخارجية على اعتبارها فرع من العلوم السياسية وقد تطرق البعض إلى أن تعريفات السياسة الخارجية قد تتسم بالعمومية، على الرغم من أن أغلبها تتفق على مسألة تحقيق الهدف المرجو للوحدة الدولية في تفاعلها من الوحدات الأخرى التي توضع وفق الستراتيجيات المقترحة من قبل صانع القرار والمؤسسات المعنية في صنع القرار التي تأخذ في حساباتها نوع وخصائص النظام السياسي لهذه الدولة أو تلك، والحقيقة ومع التطور الحاصل في النظام الدولي ومن خلال التحولات التي طرأت عليه سواء السياسية أو العلمية من تطور تكنولوجي نجد أن هذا المفهوم قد توضحت مفاهيمه وأهدافه ووسائله ومناهجه مما اتاح أن تتوضح تعريفاته على مختلف المنطلقات الفكرية التي تحاول تعريفه لذلك سوف نوضح تعريفات السياسة الخارجية ومبادئها واهدافها ومحدداتها كالتالي:

مفهوم السياسة الخارجية

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية، فيعرف (جيمس روزيناو) السياسة الخارجية على انها " جزءاً من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلال الاشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة على تغيير الوضعيات التي تلائم الوحدة الدولية، أما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على أنها " مجموع منتظم للفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الهداف الموجهة بشكل منتظم من الفعال التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز أهداف السياسة الخارجية[1] وتقوم السياسة الخارجية للدول على الحفاظ على كثير من الأهداف والمصالح. التي يمكن ترتيبها وفق ثلاثة أهداف:

الأهداف المرتبطة بالقيم والمصالح الأساسية، وهي الأهداف التي تتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز بأهميتها المطلقة، وفي مقدمتها حماية الأمن القومي للدولة.

أهداف متوسطة المدى، وهي أهداف تقع في مرتبة أدنى من الأولى، وتتضمن قضايا الرفاه الاقتصادي والموقف من العلاقات مع الدول بما يحفظ الكبرياء والسمعة الدولية.

اهداف بعيدة المدى، ويقصد بها الخطط والأفكار التي ترمي الدولة الى تحقيقها على

المدى البعيد، بما يزيد من قوتها وزيادة فاعلية دورها في المجال الدولي.[2] وبطبيعة الحال فأن سياسية العراق الخارجية وخلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي في عام ٢٠٠٣ شهد العراق الكثير من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية، وكذلك البيئة الاقليمية والدولية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع مايجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لا تكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير. لقد تركت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي تأثيراً سلبياً ازاء أي دور فاعل مستقل عن هذه الهيمنة ومايترتب عليها من استراتيجية دولية متعارضة بينما هدف المحافظة على كيان الدولة وصيانة امنها وسلامتها، يستلزم حشد القدرات الداخلية، وكسب التضامن العربي والاقليمي والدولي.[3]

ب. مبادئ السياسة الخارجية

مبادئ السياسة الخارجية ضمن دستور 2005 شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2004 تحولات فجائية سريعة مليئة بالصراعات والمنازعات الإقليمية والمحلية التي أخذت أبعادا قومية ومذهبية وطائفية، والتي جرت تغذيتها بأجندات خارجية دولية وإقليمية تداخلت معها عناصر شديدة التعقيد من جراء استفحال ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني الجماعات المسلحة، بدءا من تنظيم القاعدة في عام 2001 وصولا إلى ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي، بسبب تداعيات الصراع الداخلي في سوريا منذ عام ٢٠١١ ومن ثم مجيء أحداث الموصل في 9 – 10 / 6 / 2014، وتمدد التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة بقيادة (داعش) في المنطقة التي انتشر خطرها في المحافظات

---

1 – زهير بو عمامة، أمن القارة الوروبية في السياسة الخارجية المريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر،،2010،ص31.

2 –محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة، ١٩٨٩،ص ١٤٤

3 –قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز1958 الى 8 شباط ١٩٦٣، ط ١،مكتبة مدبولي، – القاهرة ٢٠٠٨، ص ٤٧٨

الغربية من العراق لاحقا، مما أدى إلى ضرورة مراجعة فورية لأهداف سياسة المحاور الإقليمية التي تتبعها دول الجوار الإقليمي للعراق في سياساتهم الخارجية.

لذا أصبحت دول الجوار الإقليمي للعراق أمام منعطف خطير في أهداف السياسة الخارجية المرتبكة بسبب تداعيات الأوضاع الأمنية في عموم المناطق الممتدة مع دول الجوار هذه، مما حتم عليها الانفتاح والتعاطي مع هذه المتغيرات الإقليمية كي تدرأ عنها تحديات الجماعات المسلحة الإرهابية ومخاطر التقسيم في المنطقة التي ترومها الدوائر الخارجية في بعض الدول العظمى في حينها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من ترتيبات دولية جديدة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط من جديد.

من هنا وجدنا مدركات أهداف السياسة الخارجية لدول الجوار الإقليمي للعراق تتمحور في حصر مواجهة خطر الجماعات المسلحة الإرهابية ضمن الحدود الجغرافية العراقية كونه أقل كلفة من ناحية الخسائر المادية والبشرية، ومما يجعلها تتخطى في تدخلها مديات الحدود الجغرافية للعراق الذي بات أمام تدفق غير مسبوق للعناصر المسلحة مستغلة الرغبة الأمريكية في جعل العراق ساحة معركة في مواجهة الإرهاب الدولي بدلا من مواجهته في عقر دارها، ولكن هذه النظرية البنت فشلها بسبب تمدد خطر الإرهاب إلى دول أوربا والعالم بأكمله في الآونة الأخيرة، ناهيك عن قدرة العراق على تغيير المعادلة بالكامل بعد تحقيق الانتصارات الكبيرة على التنظيمات الإرهابية كافة، ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام ٢٠١٦، وتمكن مؤسسات الدولة العراقية نفسها من إعادة فرض سيطرها وسيادها على كامل الأراضي العراقي، وتجاوز محنة أزمة استفتاء إقليم كردستان على حق تقرير المصير التي جرت في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧.[1] من هنا يمكننا التحليل في أبعاد الرؤى والأهداف في السياسة الخارجية لدول المنطقة التي جاءت متماشية مع التصورات الأمريكية المستقبلية في سياستها الخارجية التي تبغي رسم وضع جيو – سياسي واستراتيجي جديد يحدد خارطة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، تضمن السيطرة الفعلية على الأخيرة مع انتهاز الفرصة في إعادة صياغة القوى بما يتلائم وهذه الرؤى والأهداف المستقبلية؛ استكمالا لما قام به (هنري كيسنجر) عندما تسأل هل تحتاج الولايات المتحدة الامريكية لسياسة خارجية في ظل استراتيجية الأمن القومي (National security _strate)من أجل التحرك في الساحة الدولية بمساعدة الدول الإقليمية من أجل تتحكم بالمنطقة الاوراسية (أوربا + آسيا)؟.[2]

وهذا ما دعا إليه (مستشار الأمن عومي الأمريكي الأسبق (زبغنيو بريجنسكي) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق(جيمي ارتر) والذي يعمل حاليا مستشارا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وأستاذا سادة السياسة الخارجية الأمريكية بجامعة جون هوبكثر في واشنطن) في كتابه (فرصة انية) – – Second Chance الذي صدر عام ٢٠٠٧، حينما انتقد السياسة لخارجية الأمريكية في عهد الرؤساء السابقين (جورج بوش الأب وبيل كلينتون جورج بوش الابن) بسبب ضياع الفرصة الأولى لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب لباردة، ولكنه يؤكد على إن هناك فرصة ثانية من أجل التحكم في قيادة العالم من خلال حسم الأوضاع غير المستقرة في العراق وعدم اللجوء للمواجهة المباشرة مع إيران بغية ضمان سياسة خارجية فاعلة تحقق الأمن والاستقرار وليس العكس. [3] وهذا ما يجري حاليا في منطقة الشرق الأوسط من أجل دمجها وفقا لرؤية (ريتشارد هاس) الاستراتيجية مع العديد من البلدان والمنظمات الأخرى ضمن ترتيبات تتسق مع المصالح الأمريكية بغية التصدي لجميع المخاطر التي قد تحدث حاضرا ومستقبلا.[4]

لاسيما وإن (هاس) قد شغل رئاسة مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ تموز عام ٢٠٠٣، فضلا عن دوره السابق في إدارة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، كونه المستشار الأول لوزير الخارجية الأسبق (كولن باول)؛ مما جعلته يضع رؤية محدودة في السياسة الخارجية الامريكية تعتمد على الدبلوماسية في معالجة

1- مهدي حسن كاظم، السياسة-الخارجية-العراقية-في-ظل-النظام الديمقراطي الحالي: المبادئ/الاهداف/الآليات، بحث منشور بتأريخ 2021/6/6، على الموقع الالكتروني

http://adhwaa.net

2 – حسن لطيف الزبيدي، الشرق الاوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق، مجلة المستقبل العراقي، العدد 7، حزيران 1996،ص96-99.

3 –جواد كاظم البكري، عصر بريجنسكي الحرب الثالثة في الافق، الحوار المتمدن، متاح على الرابط الالكتروني

WWW.m.alhwar.com

4 –حسن لطيف الزبيدي، الشرق الاوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق، المصدر نفسه،ص91

الكثير من الازمات الدولية في سياستها الخارجية على المدى المنظور من جانب، مع استخدام محدود للقوة العسكرية وبحسب ما تقتضيه الظروف والاهداف التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط من جانب آخر.

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية العراقية

واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 عدة تحديات ادت الى الإخفاق والتواضع في الاداء السياسي، لذا تعاني الدبلوماسية العراقية عموما من مشكلة التداخل في الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على اساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، مما انعكس سلبا على علاقات العراق الاقليمية والدولية،وهذه المحددات هي:

اولاً: المحددات الداخلية

يمثل العنف التحدي الأكبر الذي شهده العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتغيير المنظومة السياسية, أذ كشفت تلك الإحداث الأزمة البنيوية العميقة والموروثة التي يتعايشها المجتمع العراقي, والتي تمثلت بتعددية وتنوع شعبه العرقي والديني والطائفي والقومي, أذ وضعت هذه العوامل العراق في واقع من العزلة وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي, كما شهد تاريخ العراق المعاصر درجات متفاوتة من العنف والذي كان مصدره انعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين القابضين على السلطة, وأمتد شعور عدم الثقة هذا إلى طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية فتولد العنف بمختلف إشكاله في صراعها على السلطة وإقصاء الخصوم[1].

أما فيما يخص تحدي الإرهاب: فيعد الإرهاب من أبرز التحديات الأمنية التي واجهها الملف الأمني في العراق, لكونه وباختصار يتمثل بإعمال تهدف إلى أثارة الفوضى وترويع المواطنين العزل سواء كانوا إفراد أو جماعات, بغية تحقيق أهداف ومكاسب خارج إطار القانون والدولة, وعلى الرغم من اختلاف المسميات والأسباب التي يقوم عليها الإرهاب كالأسباب الدينية والطائفية والمذهبية إلا أنها اتفقت في الآونة الأخيرة على مبدأ مشترك إلا وهو التأطر بإطار ديني والإفتاء بهدر دم الإنسان بمجرد انتمائه إلى جماعة أو طائفة مختلفة[2].

وقد أتخذ الإرهاب إشكالاً مختلفة ابتداءً من تغيير النظام السياسي في العراق, أذ ظهرت فصائل المقاومة للاحتلال الأمريكي ومن ثم تطورت لتشمل أيضاً كل من يشتبه بانتمائه إلى القوات الأمنية العراقية باعتبارها تابعة للمحتل من وجهة نظرهم وعقيدتهم, كما شهدت تلك المجاميع تطورات وأصبحت أكثر تنظيماً من ذي قبل لتشكل في حينها ما كان يعرف بتنظيم القاعدة والذي كان يعد تهديداً لمختلف مكونات الشعب العراقي واستخدامه بشكل فاضح الطائفية المقيتة التي ذهب ضحيتها ألاف المواطنين الأبرياء, وبعد عام 2014 ظهر شكل جديد للإرهاب عرف بما يسمى (بداعش) وكان أشد خطراً وبطشاً من سابقه أستطاع إن يحتل ثلثي مساحة العراق عام 2014 وكان هدفه الرئيس اخضاع المناطق الذي ظهر فيها تحت سيطرته وطرد المكونات المتنوعة بصورة دائمة وعرف ذلك التنظيم بوحشيتة وانتهاكاته الصارخة للحقوق الإنسان واستخدامه مختلف إشكال العنف والقسوة بحق المكونات الأخرى والأقليات فمارس القتل والتعذيب والتهجير والخطف وحتى السبي وكل ما تدين به القوانين الدنيوية والسماوية, وأيضاً شمل استهدافهم الإفراد الذين ينتمون للقوات الأمنية العراقية أو من يشكون بولائهم للتنظيم, ويمثل التحدي الأمني في العراق التحدي الرئيس الذي يواجه عملية بناء الدولة العراقية, فالطريقة التي عملت بها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة ملف العراق أدت إلى أثارة المخاوف لدى المواطنين العراقيين بشأن مصيرهم تحت وطأة الاحتلال, فضلاً عن ظهور فصائل المقاومة الإسلامية بانتمائها المختلفة المعروفة بعدائها للمحتل, كل ذلك أدخل العراق في أتون حرب طائفية ,كان أخرها الحرب على تنظيم داعش الإرهابي, بالإضافة إلى قيام النظام السياسي الجديد وارتكازه على تمكين أحد الأطراف على حساب الطرف الأخر وشعور الأخير بالإقصاء والتهميش عن المشهد السياسي, مما ولد قوة دفع رامية لعمليات تمرد مسلح والعنف بمختلف إشكاله[3].

وعليه وبناءً على ما تقدم، أسهم تردي الوضع الأمني في العراق إلى سيادة حالة عدم الاستقرار مما أدى إلى انعدام ثقة المواطن في الأجهزة الحكومية ناهيك عن شيوع الفساد السياسي والمالي والإداري في معظم مفاصل الحكومة والذي نخر بنائها بكل تشكيلاتها، مما ساعد ذلك على تزايد التحالفات والتكتلات السياسية في العملية السياسية والتي كانت ترتكز على

---

1 –قحطان حسين, العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه, مجلة العلوم السياسية, المجلد 2, العدد 20, جامعة بغداد, 2014.ص

2 –عزمي بشارة, تنظيم الدولة المكنى(داعش)– إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة, الجزء الأول, بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية , 2018.

3 –ناظم نواف إبراهيم, العنف السياسي في العراق المعاصر، مؤسسة مسارات للتنمية والثقافة الإعلامية،بغداد، 2015،ص72.

أساس التخندق والاصطفاف الطائفي على حساب الهوية الوطنية[1], كل ذلك شكل عائقاً كبيراً إمام بناء الدولة العراقية الجديدة وبالتالي هنالك صعوبة في توحيد الخطاب السياسي العراقي الخارجي وذلك يحول دون ممارسة دور إقليمي قوي ومؤثر وعلى مختلف الصعد.

ثانياً: المحددات الخارجية

اوجد الاحتلال الامريكي البيئة المناسبة لتدخل دول الجوار في الشأن الخارجي وقد تمكنت هذه الدول من فرض سيطرتها بشكل قوي من خلال اجندتها الموجودة في الداخل وتعثر العملية السياسية، ومن ثم كانت العلاقات مع دول الجوار لا يقوم على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بالإضافة لذلك فأن القيود على عمل الدبلوماسية مع دول الجوار الاقليمي والدول العربية والميراث الطويل من الخلافات والاشكالات الامنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول كما مع تركيا ومشكلة المياه ومع ايران والتدخلات المستمرة ومشكلات الحدود والمياه والنفط، والتدخل السياسي لدول الخليج، لذا فأن العمل على تجاوز هذه القيود وخلافات العراق مع جيرانه لا تبدو سهلة لكونها مرتبطة بقيود داخلية تجعل من صنع القرار السياسي الخارجي معقد بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية في العراق مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها مع وجود الفاعل الامريكي على القرار السياسي والذي يلعب دور مهم في اثارة هذه التناقضات ويزيدها تعقيداً.[2]

نستنتج مما تقدم ان المحددات الداخلية والخارجية تلعب دورا كبيرا في القرار السياسي نتيجة التغيرات التي حصلت في النظام السياسي في العراق وما يترتب عليه من عدم الاستقرار السياسي والصراعات على السلطة من قبل الاحزاب السياسية والمحاصصة والتوافقية السياسية وطبيعة النظام وبعض المواد الدستورية وغيرها جعل دول الجوار الجغرافي ان تتدخل بشكل مباشر وخاصة ما يخصه البحث هما ايران والسعودية مما اثر على القرار السياسي الخارجي العراقي وفق المصالح من خلال الادوات الموجودة في السلطة العراقية جعل القرار السياسي مضطربا في كثير من الاحيان ولايكون في المستوى المطلوب لتمثيل العراق في العام.

المطلب الثالث: مستقبل سياسة العراق الخارجية

ان كثرة القيود التي تحجم من الاداء السياسي الخارجي للعراق تشكل نقطة ضعف واضحة ولكن لابد من التاكيد ان الضعف ليس عيباً بحد ذاته، بل ان اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملاً دؤوباً من اجل وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية، لايستهين بالتجربة ولا يتراجع امام الخطأ.لان حجم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية العراقية كبير جداً ويتطلب اجراءات كثيرة يمكن الاشارة الى البعض منها من اجل تحسين اداء الدبلوماسية العراقية والاستفادة من الفرص المرتبطة بها ومن ذلك:

• الاتفاق بين الاطراف السياسية في الداخل على الاهداف الاساسية ومحاولة تحقيق اجماع وطني حول ادوات السياسة الخارجية واساليبها، والابتعاد عن المهارات الاعلامية التي تعيق العمل الدبلوماسي، لان"السياسة الخارجية لاية دولة يمكن ان تخفق احيانا وتنجح احيانا تبعا لطبيعة الوضع السياسي الداخلي وصراعات القوى المتنفذة، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية".

• "ان فاعلية سياسة العراق الخارجية تزداد كلما استطاعت انماط سلوكه الخارجي احتواء المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية الرامية الى تحقيق الاهداف، والعكس صحيح.[3]

ان ضعف الامكانيات الحالية ليس سبباً لتاجيل النشاطات الدبلوماسية او تجميدها بل المطلوب

العمل بالممكن ومطالبة الحكومة بتعزيز الامكانيات المالية لتأمين حركة اكثر فاعلية والمراجعة الدائمة للملفات بحثاً عن افاق افضل في العلاقات مع العالم.

---

1 –ياسر علي ابراهيم، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد 61، جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،بغداد، 2015، ص237.

2 ظاهر عبد الزهرة الربيعي و عبد الأمير هادي بلبول العمري،السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 3002،

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة،المجلد 9،العدد 1، 2019، ص961.

3 –قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨–٨شباط ١٩٦٣، ط ١،مكتبة مدبولي،القاهرة، ٢٠٠8، ص ٤٧1.

• السعي لكسب الاصدقاء في الوسط الاقليمي والدولي، لان امام العراق مهمات ثقيلة لايستطيع انجازها بمفرده وقائمة المهام المطلوبة لاتنتهي عند حد، مابين الخروج من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة والضمانات المرافقة له، وابعاد التدخلات الخارجية التي تنهك وتضعف موقف العراق امام العالم. والاتفاقيات الثنائية والمساهمة في التنظيمات الاقليمية والدولية، ومشكلة الديون والتعويضات، ومشاكل الحدود ومشاكل المياه.

• ان الدور الاميركي المؤثر في سياسة العراق الخارجية ما زال قوياً ولايمكن تجاوزه، واذا ما اراد العراق تخفيف هذا الدور فعالية التحرك ولو تدريجياً والاستفادة من اية فرصة لتحسين علاقاته بدول الجوار وبقية دول العالم، لان اي توتر في علاقات العراق مع الاخرين يديم الحاجة الى التدخل الاميركي في الشان العراقي داخلياً وخارجياً.

• اهمية الحراك السياسي والدبلوماسي العراقي بهدف اعادة دور العراق في المحافل الدولية والخروج من ازمة الانحسار في العلاقات الدولية الذي عانى منه العراق لسنوات طويلة والعمل لتفعيل وتطوير العلاقات مع مختلف دول العالم. واعادة بناء ادوات التعامل مع المجتمع الدولي وقواه الفاعلة، عبر الحوار والتفاوض والمرونة السياسية، وباتباع اسلوب التهدئة وعدم التصعيد والتعامل مع الاخرين عبر تجنب الاحتكاك وتازيم الاوضاع. وايجاد مقتربات للتعاون مع العالم.

• التعامل بواقعية وعدم فرض شروط تعجيزية للوصول الى اتفاقات وعلاقات افضل مع الدول الاخرى، فالواقعية مطلوبة تماما في السياسة الخارجية، ووضع العراق الان لايسمح بالقفز على الحقائق، كما ان مصلحة العراق تتطلب الابتعاد عن سياسة المحاور والسعي لان يكون عامل توازن في المنطقة بدلا من المساهمة في زيادة مشكلاتها والاختلالات التي تعاني منها؛لان "الموقف المعقد للغاية يطرح على العراق ان لاتكون علاقاته متمركزة عند قضية واحدة تحسم طبيعة تلك العلاقات سلباً او ايجاباً بل تنويع القضايا بدلا من حصرها في قضية واحدة، ان العلاقات بين الدول لاتقوم على قضية واحدة مهما كانت رئيسية في سلم الاولويات، بل ان الوصول الى القضية الاساسية يمكن ان يكون كنتاج او محصلة تفاعل القضايا الاخرى.[1]

الخاتمة

واجهت السياسة الخارجية لمرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 تحديات كبيرة في مجال العلاقات الاقليمية والدولية نتيجة التغيرات التي حصلت في النظام السياسي للعراق؛ لذلك ان اي خلل يصيب النظام السياسي فأنه لابد ان يؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية العراقية.

من ناحية اخرى تتأثر السياسة الخارجية بالكثير من العوامل الفاعلة والتي تكون وسيلة ضغط على السياسة الخارجية؛ كما ادت التحديات او المحددات الداخلية والخارجية على عرقلة السياسة الخارجية في الدفاع عن المصالح العراقية سواء كان اقليمياً او دولياً. ايضاً ان للولايات المتحدة الامريكية دور مؤثر على الكثير من القرارات السياسية الخارجية، بل لها الدور الكبير في عدم تطور العلاقات مع بعض الدول وفقاً لمصالحها. وكذلك اثرت حالة عدم الاستقرار السياسي والامني في اضطراب القرارات السياسية الداخلية والتي تعد قاعدة الانطلاق نحو دول العالم والجوار الاقليمي وبناء العلاقات الخارجية على وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

قائمة المصادر

الكتب والمراجع

1-- زهير بو عمامة، أمن القارة الوروبية في السياسة الخارجية المريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر،،2010

2- عزمي بشارة, تنظيم الدولة المكنى(داعش)- إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة, الجزء الأول, بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية , 2018

3- قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨-٨شباط ١٩٦٣، ط ١،مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.

4- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة، ١٩٨٩.

5- ناظم نواف إبراهيم, العنف السياسي في العراق المعاصر، مؤسسة مسارات للتنمية والثقافة الإعلامية،بغداد، 2015.

1 –هاني الياس الحديثي، العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن اقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس ١٩٩٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 76–77.

المجلات

1- حسن لطيف الزبيدي، الشرق الاوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق، مجلة المستقبل العراقي، العدد 7، حزيران1996

2- ظاهر عبد الزهرة الربيعي و عبد الأمير هادي بلبول العمري،السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 3002، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة،المجلد 9،العدد 1، 2019

3--قحطان حسين, العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه, مجلة العلوم السياسية, المجلد 2, العدد 20, جامعة بغداد, 2014

4- هاني الياس الحديثي، العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن اقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس ١٩٩٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد

5- ياسر علي ابراهيم، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد 61، جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،بغداد، 2015

الروابط الالكترونية

1 -جواد كاظم البكري، عصر بريجنسكي الحرب الثالثة في الافق، الحوار المتمدن، متاح على الرابط الالكتروني

WWW.m.alhwar.com

**